

دروس في علم الأصول

[188] هذا النحو، ويستحيل ان يكون هذا الوجوب المشروط منافيا في فاعليته، ومحركيته للتكليف بالصد الآخر، إذ يمتنع ان يستند إليه عدم امثال التكليف بالصد الآخر، لان هذا عدم مقدمة وجوب بالنسبة إليه، وكل وجوب مشروط بمقدمة وجوبية لا يمكن ان يكون محركا نحوها، وداعيا إليها كما تقدم مبرهنا في الحلقة السابقة. وإذا امتنع استناد عدم امثال التكليف بالصد الآخر إلى هذا الوجوب المشروط تبرهن ان هذا الوجوب لا يصلح للمناعية والمزاحمة في عالم التحريك والامثال. النقطة الثالثة: ان التكليف بالصد الآخر اما ان يكون مشروطا بدوره ايضا بعدم امثال هذا الوجوب المشروط، واما ان يكون مطلقا من هذه الناحية. فعلى الاول يستحيل ان يكون منافيا للوجوب في مقام التحريك بنفس البيان السابق. وعلى الثاني يستحيل ذلك ايضا لان التكليف بالصد الآخر مع فرض اطلاقه وان كان يبعد عن امثال الوجوب المشروط، ويصلح ان يستند إليه عدم وقوع الواجب بذلك الوجوب المشروط، ولكنه انما يبعد عن امثال الوجوب المشروط بتقريب المكلف نحو امثال نفسه الذي يساوق افناء شرط الوجوب المشروط، ونفي موضوعه، وهذا يعني انه يقتضي نفي امثال الوجوب المشروط بنفي اصل الوجوب المشروط، واعدام شرطه لا نفيه مع حفظ الوجوب المشروط، وحفظ شرطه والوجوب المشروط انما يأبى عن نفي امثال نفسه مع حفظ ذاته وشرطه ولا يأبى عن نفي ذلك بنفي ذاته وشرطه رأسا، إذ يستحيل ان يكون حافظا لشرطه، ومقتضيا لوجوده. وبهذا يتبرهن ان الامرين بالضدين، إذا كان احدهما على الاقل مشروطا بعدم امثال الآخر كفى ذلك في امكان ثبوتهما معا بدون تناق بينهما. وهكذا نعرف ان العقل يحكم بان كل وجوب مشروط - إضافة إلى القدرة التكوينية - بعدم الابتلاء بالتكليف بالصد الآخر بمعنى عدم الاشتغال
